لابد منها بجواز ان يكون مخصصة ومرجحة للاوقات الاتية بان
يكون وجوده فيها دون غيرها من الازل وهذا بالحقيقة اختيار
للاحتمال الاول من احتمالي الشق الثاني وهو ان حدوثه من غير
حدوث امر اخر ومنع للزوم كون وجود الممكن بدون تمام علته
على ما يظهر بالتامل وبما قررنا ظهر انه لا معنى لما قيل انما
على تقدير ان لا يتحقق جميع ما لا بد منه في الازل ولم يحدث حين
حدوث الحادث شيء من علته فلزوم حدوث الحادث بدون
تمام علته ظ **قوله** وقد تتعلق الارادة بوجوده ممكن في وقت
معين فلا يوجد الا فيه لا يقال بناء على امتناع تخلف المعلول
عن العلة التامة انه لو كان مقتضى العلة التامة الازلية وجود
المعلول في وقت معين لوجب ان يكون ذلك المعلول موجودا
في ذلك الوقت المعين ازلا ودايما فيلزم كون ذلك المعلول
ازليا اذ لا نعني بالازلي الا ما يوجد فيه بوجه من الوجوه وهو
خلاف المفروض وايضا يلزم اجتماع اللايزال مع الازل وانه
بين البطلان لانا نقول معنى اقتضاء العلة التامة الازلية
وجود المعلول في وقت معين اقتضاؤها مسبوقية وجود
ذلك المعلول بعدمه فكونه متحققا في الازل مناف لهذا الاقتضاء
على ما اشار اليه اولا بقوله فلا يوجد الا فيه وثانيا بقوله لم يتصور
الا كونه حادثا **قوله** وان اردتم انه متمم لعلة وجوده فيما لا يزال
فنختار انه كذلك قيل لا يذهب عليك انه اختيار للاحتمال الثاني من
الشق الاول من الترديد بان الترديد كان في الوجود الذي كلام الخصم

وهو الوجود

وهو الوجود فيما لا يزال ومنع استحالة تخلف المعلول عن ذات العلة
التامة مطلقا انتهى وانت خبير بان الترديد في استدلال الفلا
سفة كان في وجود ممكن ما مع قطع النظر عن كونه قديما او حادثا
ولذا امكنهم الترديد في كون جميع ما لا بد منه في وجوده حاصلا في الازل
اولا مع امتناعهم عن جواز تخلف المعلول عن علته التامة مطلقا **قوله**
ولا يلزم ازليته ولا احتياجه الى امر اخر اما الاول فلعدم كون
تعلق الارادة متمم العلة وجوده في الازل واما الثاني فلكون التعلق
الازلي للارادة متمم العلة وجوده فيما لا يزال فان قلت هذا مناف لما فيه
الكلام وهو انه لم يكن جميع ما لا بد منه في وجوده متحققا في الازل
قلت لا منافاة بينهما لان مراد الفلاسفة من وجود الممكن الموجود
في الدليل هو الوجود المطلق الشامل للازلي واللايزالي لا الوجود
المخصوص الذي هو اللايزالي الحادث على ما يظهر من سوابق
الكلام ولواحقه وقد اشرنا اليه سابقا وظاهر انه لا يلزم من
كون جميع ما لا بد منه في الوجود اللايزالي الحادث متحققا في الازل
كون جميع ما لا بد منه في مطلق وجوده او وجوده الازلي القديم
متحققا في الازل كون جميع فيه فانقض هذا **قوله** يوجد المعلول
بهذه الصفة اذ لو وجد بصفة اخرى غير ما اختاره الفاعل
المختار لم يكن الموجود مقتضى العلة فيكون المقتضى متخلفا
عما يقتضيه والموجود موجودا بلا سبب وكلاهما مح **قوله**
سواء كان مقارنا لوجوده او متاخرا عنه فانه لا استحالة
في شيء منهما وما استدل لو ابيه على امتناع تخلف المعلول عن علته

لمقتضيه